

**الفروق الدلالية
في
مصنفات ابن مالك الصوتية**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله ربّ العالمين، يحب من أحبّ العربيّة؛ لأنّها لغة كتابه ولغة نبيّه، والصلاة والسّلام على خير البريّة محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

فإذا قلنا بأنّ ابن مالك رائد من رواد الدراسات النحوية فنحن بذلك لم نقدم جديداً للقارئ العربي ولم نضف إلى معلوماته شيئاً؛ وذلك لأنّ مصنّفاته في هذا المجال حديث السّاعة في كل زمان ومكان، وآية من آيات ذكاء الفكر وجمال البيان، ولكن إذا تحدّثنا عن ريادة في مجال اللغة وخاصّة في باب الصوتيّات العربيّة ليس فقط من خلال آرائه المبتوثة في الأبواب الصّرفيّة وإنّما من خلال المصنّفات الخاصّة بهذا الجانب ربّما ظنّ بعض الدارسين أنّ هذا من باب المبالغة أو الغلو في تمجيد شخصية هذا العالم الجليل ولكنّها حقيقة العدل والإنصاف يشهد بها الدّرس اللغوي الحديث؛ وذلك بما استفاد منه من آراء وتوجيهات، وكأنّ ابن مالك من خلالها قد انتقل بفكره وقلمه من القرن السّابع إلى القرن الخامس عشر كعلامة بارزة وشمس ساطعة في سماء لغتنا العربيّة.

وقد أدرك ابن مالك إدراكاً تامّاً قيمة الصّوت اللغوي وما يحمله من دلالات خاصّة على مستوى التراكيب والسّياقات، أو ما يعرف في علم اللغة الحديث بـ«الفونولوجي» أو «علم الأصوات الخاص»، ليس فقط من خلال صفحات بل من خلال مصنّفات سواء من خلال تبادل الحروف أم الحركات.

وليس معنى ذلك أن فكرة التّبادل بين الأصوات تؤدّي عنده في كل حال إلى اختلاف الدّلالات بل في بعض الأحيان قد تتوحّد الدّلالات؛ وذلك كما يبدو في مصنّفه (منظومة فيما ورد بالواو والياء)، أو في تلك الصّفحات التي تحمل

عنوان (ما يهمز وما لا يهمز والمعنى واحد)، أو (المثلث المتفق المعنى)، ولكن الغالب والشائع أن الصّوت اللغوي كما أنّ له صورته النطقية الخاصّة به وعالمه الخاص به فكذلك له خصوصيته الدلالية، تؤكّد على ذلك بعض مصنّفاته التي تحمل عنوان (الاعتماد في نظائر الظّاء والضّاد)، أو بعض أبواب من مصنّفاته والتي تحمل عنوان (ما يهمز وما لا يهمز والمعنى مختلف) في كتابه: (القول الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز)، أو (المثلث المختلف المعنى) في كتابه: (إكمال الإعلام بتثليث الكلام) وما جمع فيها من مفردات؛ وذلك لإيمانه كما توافقت معه الدّراسات الحديثة بأن كل صوت أو فونيم له وظيفة دلالية واستبداله بآخر يذهب به بالتّالي إلى دلالة أخرى حتى وإن توافقت معه جميع الحروف في الكلمة الواحدة.

ومن هنا استمدّ الباحث فكرة بحثه وعنون لها بـ (الفروق الدلالية في مصنّفات

ابن مالك الصّوتية).

وقد قدّم الباحث هذا البحث في تمهيد وثلاثة مباحث معتمداً على المنهج الوصفي، فالتمهيد عنوانه (ابن مالك: تعريف وتصنيف ودلالة)، وأما المباحث الثلاثة فكل مبحث منها يحتوي على مصنّف من مصنّفات ابن مالك الصّوتية الخاصّة بتبادل الأصوات واختلاف الدّلالة سواء على مستوى الحروف أم الحركات، يعرض منها لبعض النماذج، ثم يقوم بالتّحليل والتعليق وفق الدّرس اللغوي الحديث، مع تقديم جميع الشّواهد اللغوية التي اعتمد عليها ابن مالك في هذه المصنّفات في توثيق الدّلالة اللغوية، وذلك من خلال عرض بعضها في كل مبحث حتى تتكامل في نهاية البحث، ثم خاتمة وفيها تسجيل لأهم النتائج.

المبحث الأول: اختلاف المادة والدّلالة في الاعتماد في نظائر الظّاء والضّاد.

المبحث الثاني: اختلاف المادة والدّلالة في شرح القول الأوجز في ما يهمز

وما لا يهمز.

المبحث الثالث: اختلاف الحركة والدّلالة في إكمال الإعلام بتثليث الكلام.

وبعد، فهذا باب عظيم من أبواب اللغة ثري النفع والفائدة قوامه أداء المعنى المناسب بالصوت المناسب نلتمس به بعضاً من أسرار العريّة نوّكّد من خلاله على عبقرية ابن مالك وجهوده في هذا المجال، وهذا يعني أن الريادة ليست بإطلاق الشّعارات، وعبارات التّمجيد والتّبجيل ليست بمنطق البيان وحلاوة اللسان وإنما بجهود جبّارة واصلت الليل بالنّهار، اقتطعت كثيراً من وقتها بل لا أكون مبالغاً إذا قلت كل وقتها من أجل لغة الضّاد فأنارت الدُّروب المظلمة، وفتحت العقول والقلوب المغلقة، ووضعت النّقاط على الحروف فلهجت الألسنة بالدُّعاء لها والثناء عليها.

﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: 4].

تمهيد

ابن مالك (تعريف وتصنيف ودلالة)

إن جفت الأفلام عن الكتابة، وصمت اللسان عن النطق فلا يمكن أن تنسى الأجيال عبر تاريخها ابن مالك وما أودعه من مصنفات وما استنبطه من أسرار ودلالات في عالم اللغة العربية، ولذلك سأكتفي في التعريف به في سطور وأحيل لمن يريد المزيد والتفصيل.

فهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ولد سنة ستمائة وتوفي سنة ستمائة واثنين وسبعين من الهجرة النبوية، له مصنفات متعددة المجالات أقتصر منها على التصنيف الصوتي ومنه: الاعتداد في الفرق بين الزاي والصاد، والاعتضاد في الفرق بين الطاء والصاد وشرحه، والاعتماد في نظائر الطاء والصاد، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام، والنظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز وشرحه، ومنظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء، والوفاق في الإبدال.

وقد آمن ابن مالك بقيمة الصوت وأهميته وأثره في بيان الفروق الدلالية خاصة في حالة التركيب وعلم أن «كل فونيم مقابل استبدالي لآخر، فتغيّره أو استبداله بغيره لا بد أن يعقبه اختلاف في المعنى كما تقول في العربية: نفر ونفذ، فبمجرد استبدال الراء بالذال يتغيّر معنى الكلمة بصورة آلية، وهذا ما يسميه فيرث «الوظيفة الصوتية الصغرى أو القاصرة» مقابل الوظائف الكبرى: المعجمية والصرفية والنحوية ووظيفة سياق الحال الدلالية»، وعليه كل حرف أو حركة في اللغة العربية يمكن أن يكون مقابلاً استبدالياً، فالحروف في تبادلها ذات وظيفة فونيمية⁽¹⁾.

(1) الدلالة اللغوية عند العرب د. عبد الكريم مجاهد ص166. د. ت.

وينظر: علم اللغة مقدمة للفرائد العربي د. محمود السعران ص302، 303 - دار الفكر العربي - القاهرة 1412هـ-1992م.

وعلى ذلك فليس التّغيير في جميع أشكال الكلمة العربيّة هو الحكم الوحيد والقول الفصل فيها من حيث اختلاف الدّلالة بل قد يكون الصّوت الواحد أثرًا من هذه الآثار واستبداله بغيره يؤدّي إلى هذه التّتيحة.

المبحث الأول

اختلاف المادة والدلالة في الاعتماد في نظائر الظاء والضاد

عندما تطرق باباً جديداً من أبواب العلم يسري نفعه على البشرية جمعاء تكون بذلك قد سَطُرَت مجداً وحققت نصراً وفتحت فتحاً تشهد لك به الدنيا ويسجل باسمك في سجلات التاريخ، والشاهد في ذلك أن ابن مالك وإن كان مسبوفاً في مجال التدوين والتسجيل في هذا الباب الخاص بتلك الكلمات المتفحة المبنى المختلفة المعنى إلا أن ما بكتابه المسمى (الاعتماد في نظائر الظاء والضاد) من الحكم والأسرار ما جعله يتصدر المصنِّفين في هذا المجال؛ وذلك لأنه استطاع بأسلوبه الفريد وتعبيراته الدقيقة أن يزيل شبه الالتباس ويفك شفرات أثر هذا الاختلاف بالأدلة والبراهين المعتمدة لدى جمهور العلماء، وذلك بالتوثيق لها بالشاهد القرآني والتبوي بما فيه أقوال الصحابة⁽¹⁾، ثم بالشعر العربي وأقوال أئمة اللغة، ثم بأمثال العرب، وهذه المصادر - كما نعلم - لها القول الفصل في الإثبات أو النفي.

ونحن في هذا الباب مع صوتين لكل صوت منهما شخصيته المخرجية المستقلة، فصوت الضاد من تلك الأصوات التي اختلف في بيان مخرجها القدامي والمحدثون، فيري القدامي أن هذا الصوت يخرج من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس⁽²⁾، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت

(1) فالحديث: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية. وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي، ولكن الغالب أن يقيد ما أريد به غير النبي ﷺ. السنة قبل التدوين. محمد عجاج الخطيب ص22 - القاهرة - الطبعة الأولى 1383هـ-1963م.

(2) كتاب سيبويه. تحقيق. عبد السلام محمد هارون/4-433 - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى 1411هـ-1991م.

من الجانب الأيسر⁽¹⁾، ولكنّه عند المحدثين يلتقي مع مخرج أصوات الثاء والدال والطاء⁽²⁾، أي من بين طرف اللسان وأصول الثنايا⁽³⁾، فيتمُّ نطقُ هذا الصوت بخروج الهواء مارًا بالحنجرة، فيهتز الوتران، وفي الفم يحدث تضيق بين مؤخر اللسان وأقصى الحنك - من أجل الإطباق - فيمر الهواء، ثم يحدث غلق محكم بين مقدم اللسان واللثة وأصول الثنايا العليا، وبانفجار أعضاء النطق يحدث صوت الضاد⁽⁴⁾.

ومن هنا فصوت الضاد عند القدامى صوت رخو بخلاف المحدثين فهو عندهم صوت شديد أو مغلق - على حسب تعبيرهم -؛ «لأنَّ الضاد التي ننطق بها الآن في مصر لا تختلف عن الدال في شيء سوى أنَّ الضاد أحد أصوات الإطباق»⁽⁵⁾.

ويبدو أن القدامى كانوا يتحدثون عن ضاد غير التي نعرفها ونمارسها نطقًا اليوم في جمهورية مصر العربية⁽⁶⁾.

وأما صوت الطاء فلا خلاف بين القدامى والمحدثين في بيان مخرجه، فهو عند القدامى مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا يلتقي مع صوت الدال والثاء في المخرج نفسه⁽⁷⁾، وعند المحدثين هو صوت من الأصوات الأسنانة أو مما بين

(1) سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق. مصطفى السقا وآخرين 52/1 - مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى 1374هـ-1954م.

(2) علم اللغة العام (القسم الثاني «الأصوات») د. كمال محمد بشر ص104 - دار المعارف بمصر 1969م.

(3) الكتاب 4/433. وينظر: سر صناعة الإعراب 1/53.

(4) علم الصوتيات د. عبد الله ربيع، د. عبد العزيز علام ص324 - المكتبة التوفيقية.

وينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص48 - دار الأنجلو المصرية - الطبعة الخامسة 1979م، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي د. محمود السعران ص155.

(5) الأصوات اللغوية ص48.

(6) علم اللغة العام (القسم الثاني «الأصوات») ص105.

(7) سر صناعة الإعراب 1/52. وينظر: كتاب سيبويه 4/433.

الأسنان⁽¹⁾، أي أنّ هذا الصوت يتكون بأن يوضع طرف اللسان بين أطراف الثنايا، بحيث يكون هناك منفذ ضيق للهواء فيتذبذب الوتران الصوتيان، ثم إنّ اللسان يتخذ نفس الشكل الذي يتخذه في نطق الضاد⁽²⁾.

وعلى ذلك وجب الفصل بين كلا الصوتين كما يقول الزمخشري: «وإتقان الفصل بين الضاد والطاء واجب، ومعرفة مخرجيهما مما لا بد منه للقارئ، فإنّ أكثر العجم لا يفرقون بين الحرفين، وإن فرّقوا فرّقوا غير صواب، وبينهما بون بعيد، فإنّ مخرج الضاد من أصل حافة اللسان وما يليها من الأضراس من يمين اللسان أو يساره، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أضبط يعمل بكلتا يديه، وكان يخرح الضاد من جانبي لسانه وهو أحد الأحرف الشجرية أخت الجيم والشين، وأما الطاء فمخرجها من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، وهي أخت الأحرف الذوقية أخت الدال والثاء. ولو استوى الحرفان لما ثبت في هذه الكلمة قراءتان اثنتان واختلاف بين جبلين من جبال العلم والقراءة، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب⁽³⁾. فإن قلت: فإن وضع المصلي أحد الحرفين مكان صاحبه: قلت: هو كوضع الدال مكان الجيم، والثاء مكان الشين؛ لأنّ التفاوت بين الضاد والطاء كالتفاوت بين أخواتهما⁽⁴⁾».

وإذا كان ابن مالك في هذا الكتيب الصغير قد استشهد على توثيق الدلالة اللغوية بجميع مصادر الاحتجاج لم يدع منها شاردة ولا واردة إلا أنّ الدرس في هذا المبحث يقتصر على مصدرين فقط وهما القرآن الكريم بقراءته والحديث النبوي الشريف بما فيه أقوال الصحابة تاركين الفرصة للمصادر الأخرى في المباحث الآتية طلباً للإيجاز ورغبة في الاختصار.

(1) علم اللغة العام (القسم الثاني «الأصوات») ص 89، 90.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية ص 48، 47، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص 173، 174.

(3) وهو بذلك يشير إلى قراءة (بظنين) في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ وسيأتي التعليق عليها.

(4) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري 713/4 - دار الكتاب العربي.

والشاهد القرآني -دائمًا وأبدًا- له أهميته وقيمته وصدارته في توثيق الدلالة اللغوية سواء عن طريق أشهر القراءات في العالم الإسلامي وهي قراءة حفص عن عاصم، أم عن طريق القراءات الأخرى -متواترة وشاذة على حد سواء- وذلك بلا خلاف بين العلماء؛ وذلك لأنَّ به من الحكم والأسرار ما عجز عن إدراكه الفصحاء والبلغاء، فلم يدانيه أو يصل إلى مرتبته أسلوب، ولم تكن معانيه في طوع من امتلكوا ناصية البيان بعد أن وصلت إلى حد الإعجاز الذي يفوق الوصف والخيال، حيث «بهرت بلاغته العقول وظهرت فصاحته على كل مقول، وتظافر إيجازه وإعجازه، وتظاهرت حقيقته ومجازه، وتقارن في الحسن مطالعه ومقاطععه، وحوث كل البيان جوامعه وبدائعه، قد أحكم الحكيم صيغته ومبناه...»⁽¹⁾.

ومع اختلاف القراءات القرآنية لا تجد مجالاً للتناقض أو التعارض في الأحكام أو المعاني، ف«مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضًا، ويبين بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد، وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق من جاء به ﷺ»⁽²⁾.

فهذا التعدد في تلك القراءات القرآنية يعد جانبًا من جوانب إعجازه؛ وذلك «لأنَّ من جوانب إعجازه -وما أكثرها- أن تقرأ كثيرًا من كلماته وجمله بوجوه مختلفة، وتظل الأحكام والمعاني مؤتلفة، فلا نجد تناقضًا في الأحكام، ولا تعارضًا في المعاني، مما جعلني أقول مع القائلين: عندما تختلف القراءات وتختلف دلالاتها فكل قراءة تعتبر كأنها آية أخرى، بسبب المعنى الخاص الذي تؤدِّيه وحدها إلينا، وغيرها لا يؤدِّيه، وذلك أحد سمات الإعجاز لهذا الكتاب

(1) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي ص74 - الطبعة الثالثة - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 52/1 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

العزیز، لأنّه تأدية الكثير من المعاني بالقليل من المباني»⁽¹⁾.

ثم يأتي الحديث النبوي الشريف في المرتبة الثانية في الاستشهاد في توثيق الدلالة اللغوية بعد القرآن الكريم؛ وذلك لمكانته ومكانة من نطق به وشهادة ربّه والأمة جميعاً له ﷺ بأنّه أفصح العرب قاطبة بلا منازع، ف «إذا كان كلام العربي الخالص يستشهد به ويعتمد عليه، فكلام أفصح العرب أولى بالاستدلال والاستشهاد، ونقل العربي عنه لا يغض من قيمته ولا يجعله عرضة للطرح والاعغال»⁽²⁾، وكذلك يكون الحال مع الصّحب الكرام فقد ورثوا الفصاحة والبلاغة من نبيهم ﷺ.

ومجموع ما عرض له ابن مالك في كتابه ثلاثة عشر حرفاً وذلك بحسب الترتيب الألفبائي المعروف ولكن مع الإيجاز في عرض الدلالات والاكتفاء ببعضها من خلال مجموعة من الكلمات ومشتقاتها يقف الباحث في عرضه وتحليله على نموذجين فقط منها:

النموذج الأول: حرف الهمزة (أضَل)، و (أظَل)

يقول ابن مالك: «فأما (أضَل) -بالضاد- فأضَل فلانٌ فلاناً، إذا أغواه، ضدّ هداه، وفي القرآن الكريم، جلّ منزهه: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾ [طه: 79] ... وأضَلّ الميت، إذا دفنه ووراه. وفي الحديث: «لعلي أضلّ الله»⁽³⁾، أي أخفى عنه، من قوله تعالى: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة: 10]، أي خفينا. وأضَلّ الشيء،

(1) الكشف عما بين القراءات العشر من خلاف د. أحمد محمد إسماعيل البيلي ص14 - الدار السودانية للكتب - الطبعة الأولى 1419هـ-1998م.

(2) شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون 49/1 - الطبعة الأولى - هجر للطباعة والنشر - 1410هـ-1990م.

(3) وقد ورد هذا الحديث فيمن قال ألقوني في النار برواية: «اسحقوني ثم ذروني في الرّيح لعلي أضلّ الله» أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده 4/5 - رقم الحديث 20051 - حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه رضي الله تعالى عنه - مؤسسة قرطبة - القاهرة.

إذا أضعاه. وفي الحديث: «لله أفرح بتوبة أحدكم من رجل أضل ناقته بأرض فلاة ثم وجدها»⁽¹⁾.

لا أدري كيف قام ابن مالك بذكر هذا النَّص الخاص بلفظة (أضَلَّ)، والنَّص التالي بلفظة (أظَلَّ) في هذا الباب مع أن الباب المسجل باسمهما في المعاجم العربية الخاصة بالترتيب الألفبائي المعروف هو حرف الضَّاد في الأولى والظَّاء في الثانية.

والنَّاطر في النَّص السابق يجد أن لفظه (أضَلَّ) تحمل ثلاث دلالات مع أنها في المعاجم العربية وخاصة الموسوعية منها تحمل أكثر من ذلك بكثير ولكن دعنا نقف مع تلك الحدود التي وقف عندها ابن مالك.

الدَّلالة الأولى: ضد الهدى

إذا كانت الضَّلالة في هذا المقام تمثل الجانب المضاد للهدى وهو أصل من أصولها فهذا يعنى أنها تمثل جانب الجهالة الذي يطبع على العقول والقلوب فلم تر صاحبها يبصر شيئاً وإن كان يتمتع بقوة البصر، فهي حالة من حالات التلبس وتغيير المفاهيم وقلب الموازين؛ وذلك لأنَّ «الإضلال في كلام العرب ضد الهداية والرَّشاد. يقال أضللت فلاناً: إذا وجَّهته للضلال عن الطَّريق»⁽²⁾.

وهذا هو المفهوم العام للضلال والذي يخبيء وراءه كل شر وينزع من دلالاته كل خير إلا أنَّ التَّفصيل يعني أن ضلال فرعون في الآية مفهومه «بما زين لهم من الكفر، وتهجين ما أتى به موسى، واستخفافه إياهم، وما هداهم

(1) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد. حققه د. ناصر حسين علي ص 24، 23 - المطبعة التعاونية بدمشق - الطبعة الأولى 1409هـ-1989م. وهذا الحديث عن أبي هريرة برواية: «والله لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته بالفلاة». صحيح مسلم 91/8 - كتاب التوبة - باب الحض على التوبة والفرح بها - دارالجيل - بيروت.

(2) تهذيب اللغة للأزهري. تحقيق. محمد عوض مرعب 319/11 - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى 2001م.

في وقت من الأوقات، فأوردتهم موارد الغنى والضلال، ثم أوردتهم موارد العذاب والتكال⁽¹⁾».

إذا فلفظة الإضلال واضحة المعالم بيّنة المفاهيم سواء في جانبها العام المستعمل في اللغة أم في جانبها الخاص والذي ترمز إليه الدلالة في الآية.

الدلالة الثانية: الخفاء

وهذه دلالة أخرى تأتي بها لفظة الضلالة، يقول عنها الأزهري: «وللإضلال في كلام العرب معنى آخر يقال أضللت الميت إذا دفنته ... قال أبو عمرو: أصل الضلال الغيوبة يقال ضلّ الماء في اللبن إذا غاب، وضلّ الكافر غاب عن الحجة، وضلّ الناسي إذا غاب عنه حفظه.

قال الله تعالى: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾ [طه: 52] أي لا يغيب عنه شيء ولا يغيب عن شيء، وقوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: 282] أي تغيب عن حفظها أو يغيب حفظها عنها⁽²⁾.

وتوثيق هذه الدلالة يؤيده الحديث: «لعلي أضلّ الله»: «يريد أضلّ عنه. أي أفتوته ويخفي عليه مكاني، وقيل: لعلي أغيب عن عذابه. يقال: ضللت الشيء وضللته: إذا جعلته في مكان ولم تدر أين هو⁽³⁾».

وهذه الدلالة مستنبطة من هذه الآية القرآنية: ﴿أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ ف«هذا قول منكري البعث؛ أي هلكنا وبطلنا وصرنا ترابًا. وأصله من قول العرب: ضلّ الماء في اللبن: إذا ذهب⁽⁴⁾».

(1) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي. حققه. عبد الرحمن بن معلا اللويحق ص510 - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1420هـ-2000م.

(2) تهذيب اللغة 1/319: 321. وينظر: لسان العرب 4/2601، 2602، 2604.

(3) لسان العرب 4/2602.

(4) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) حققه. هشام سمير البخاري 14/90 - دار عالم الكتب - الرياض - المملكة العربية السعودية - 1423هـ-2003م.

ف «معناه إذا متنا وصرنا ترابًا وعظامًا فضللنا في الأرض فلم يتبين شيء من خلقنا»⁽¹⁾.

الدلالة الثالثة: الضياع

من خلال الحديث النبوي المعروف والمشهور قام ابن مالك بتوثيق هذه الدلالة المعروفة والمشهورة أيضًا عند أهل اللغة، حيث «يقال: ضلَّ الشيء: إذا ضاع ... ويقال: أضللت الشيء: إذا ضاع منك، مثل الدابة والثاقة وما أشبهها، إذا انفلت منك»⁽²⁾.

والتحقيق يثبت أن المعنى الجامع والقاسم المشترك لهذه الدلالات هو ما ورد بنصه في الدلالة الثالثة، حيث يقول ابن فارس: «الضاد واللام أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو ضياع الشيء وذهابه في غير حقه»⁽³⁾.

وفي الباب نفسه وذلك تحت دائرة (أظَل) يقول ابن مالك: «وأظَلَّ الحائط والشجر، إذا سترا بظلهما، وأظَلَّ القوم، ساروا في الظلِّ، والظُّلُّ معروف: وهو ما يكون في أول النهار، فإذا نسخته الشمس، ثم رجع، فهو حينئذ فيء، ... والظُّلُّ الظِّلِيلُ: الدائم الظلِّ، الذي لا تنسخه الشمس، كظل ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس، قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾»⁽⁴⁾.

يرى ابن مالك أن دلالة الظِّلِيل في الآية تنصرف إلى دلالتها اللغوية التي تعني السُّتر، وذلك تصديقًا لمذهب أهل اللغة، حيث يقول ابن فارس: «الظاء واللام أصل واحد، يدل على ستر شيء لشيء، وهو الذي يُسمَّى الظلِّ. وكلمات الباب

(1) تهذيب اللغة 319/11.

(2) لسان العرب 2604/4. وينظر: تهذيب اللغة 221/11.

(3) مقاييس اللغة لابن فارس. تحقيق. عبد السلام محمد هارون 3/356 - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى 1411هـ-1991م.

(4) النساء من الآية 57. الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ص24.

عائدة إليه⁽¹⁾، ولكنه قد يكون على المبالغة أيضًا في مذهبهم، حيث قيل عن (الظليل) بأنه «الدائم الظل قد دامت ظلالته، وقولهم ظل ظليل يكون من هذا، وقد يكون على المبالغة كقولهم شعر شاعر»⁽²⁾.

وحتى تتضح الرؤية يأتي التفسير والتعليل للبيان والإيضاح، ف«قوله: ﴿وَنُدَّجِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ هو من تمام محاسن الجنات، لأن الظل إنما يكون مع الشمس، وذلك جمال الجنات ولذة النعيم برؤية الثور مع انتفاء حره. ووصف بالظليل وصفًا مشتقًا من اسم الموصوف للدلالة على بلوغ الغاية في جنسه، فقد يأتون بمثل هذا الوصف بوزن فعيل: كما هنا، وقولهم داء دوي، ويأتون به بوزن أفعل: كقولهم: ليل أليل ويوم أيوم، ويأتون بوزن فاعل: كقولهم: شعر شاعر ونصب ناصب»⁽³⁾.

وفي باب توثيق الدلالة اللغوية بالقراءات القرآنية نلاحظ هذا الباب الذي عنوانه ابن مالك في كتابه (حرف الضاد المعجمة بواحدة من فوق) فيقول عن كلمتي (الضن والظن): «فأما (الضن) - بالضاد - فمصدر: ضن بالشيء ضنًا وضنًا وضنانه، إذا بخل به وشح: والضنين: البخيل. وقرئ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾»⁽⁴⁾.

ثم يقول: «... والظننة - بكسر الطاء - التهمة. وقرئ: «وما هو على الغيب بظنين» أي بمتهم»⁽⁵⁾. وكلاهما بالظاء والضاد متوجهان في حق

(1) مقاييس اللغة 3/461.

(2) لسان العرب 4/2754.

(3) التحرير والتنوير. محمد الطاهر بن عاشور 5/90، 91 - دار سحنون 1997م.

(4) التكويد الآية 24. الاعتماد في نطائر الظاء والضاد ص39، 40.

(5) والقراءة بالضاد قراءة نافع وعبد الله بن عامر وعاصم وحزمة، والقراءة بالظاء قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي.

ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف ص673 - دار المعارف - القاهرة 1400هـ، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي. حققه. بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي

380/6 - دار المأمون للتراث - الطبعة الثانية 1413هـ-1993م.

النبي ﷺ لأنه ليس ببخيل ولا بمُتَّهم⁽¹⁾.

إذا ف «من قرأ بالضاد فمعناه بخيل أي لا يبخل بأداء ما ألقى إليه من الغيب، وهو الوحي، ومن قرأ بالظاء فمعناه متهم أي لا يتهم على الوحي، بل هو أمين عليه. ورجح بعضهم هذه القراءة بأن الكفار لم ينسبوا محمداً ﷺ إلى البخل بالوحي بل اتهموه فنفي عنه ذلك»⁽²⁾.

والدالتان محتملتان ف: «الضنَّة والضن والضنَّة والمضنَّة والمضنَّة: كل ذلك من الإمساك والبخل. ورجل ضنين»⁽³⁾.

و«الظنين: المتهم الذي تظنُّ به التُّهمة، ومصدره الظنَّة ... ورجل ظنين: متهم من قوم أظنَّاء بيئي الظنَّة والظنَّانة»⁽⁴⁾.

النموذج الآخر: حرف العين المهملة (العَضل والعَظَل)

يقول ابن مالك: «فأما (العَضل) - بالضاد فمصدر - عَضَلَ فلانٌ فلاناً عَضلاً، وأعَضَلَ به، إذا صَلَبَ عليه، وَضَيَّقَ في جميع أموره، ومنعه مما يُحِبُّ ويريد ظلمًا. ومنه: عَضَلَ الأيِّم، إذا منعها من التزويج، قال الله - جل ثناؤه -: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: 232]، وكأَنَّ منه: الداء العَضال: وهو الذي أعيا الأطباء، وفي حديث عمر رضي الله عنه: «أعَضَلَ بي أهل الكوفة لا يرضون أميرًا ولا يرضى بهم أمير»⁽⁵⁾،

(1) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ص40.

(2) التسهيل لعلوم التنزيل. محمد بن أحمد الغرناطي الكلبي 182/4 - دار الكتاب العربي - لبنان - الطبعة الرابعة 1403هـ-1982م.

وينظر: بحر العلوم. نصر بن محمد السمرقندي. تحقيق د. محمود مطرحي 531/3 - دار الفكر - بيروت.

(3) لسان العرب (ض. ن. ن) 2614/4.

وينظر: تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري. تحقيق د. أحمد عبد الغفور عطار 2156/6 - دار العلم للملايين - الطبعة الثالثة 1404 هـ-1984م.

(4) لسان العرب (ظ. ن. ن) 2763/4. وينظر: الصحاح 2160/6.

(5) هذا الحديث في كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. علاء الدين الهندي. تحقيق. محمود عمر الدمياطي برواية: «أعضل بي أهل الكوفة ما يرضون بأمر ولا يرضاهم أمير» 171/14 رقم 38269 - =

معناه أعياني»⁽¹⁾.

ذهب ابن مالك مذهب أهل اللغة في أن دلالة (العَضَل) ومشتقاته تعني الشدّة إجمالاً كما يقول ابن فارس: «العين والضاد واللام أصل صحيح يدل على شدّة والتواء في الأمر»⁽²⁾، وتفصيلاً قيل: «عَضَل عليه في أمره تعضيلاً: ضَيَّقَ من ذلك وحال بينه وبين ما يريد ظلمًا، وَعَضَلَ بهم المكان: ضاق. وَعَضَلت الأرض بأهلها إذا ضاقت بهم لكثرتهم ... وقال شَمِر: الداء العَضَال المنكر الذي يأخذ مبادهة ثم لا يلبث أن يقتل، وهو الذي يعيي الأطباء علاجه، يقال أمر عَضَال ومُعَضِل، فأوله عَضَال فإذا لزم مُعَضِل. وفي حديث كعب: لما أراد عمر الخروج إلى العراق قال له: وبها الداء العَضَال»⁽³⁾؛ قال ابن الأثير: هو المرض الذي يعجز الأطباء فلا دواء له»⁽⁴⁾.

- = دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1419هـ-1998م، وورد برواية أخرى فيه أيضًا وهي: «غلبني أهل الكوفة! أستعمل عليهم المؤمن فيضعف، وأستعمل عليهم الفاجر فيفجر. رقم 38270. وورد هذا الحديث بروايته في الفائق في غريب الحديث للزمخشري. تحقيق. عمر محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم 445/2 - دار المعرفة - لبنان - الطبعة الثانية، وغريب الحديث لابن سلام. تحقيق د. محمد عبد المعيد خان 281/3 - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى 1396هـ، وبالرواية الأولى في النهاية في غريب الحديث والأثر. أبوالسعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق. طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد طنحاحي 495/3 - المكتبة العلمية - بيروت - 1399هـ-1979م، وغريب الحديث لابن الجوزي. تحقيق د. عبد المعطي أمين 104/2 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1405هـ-1985م.
- (1) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ص48.
- (2) مقاييس اللغة 4/345.
- (3) الحديث برواية: «لاتخرج إليها يأمر المؤمنين فإن بها تسعة أعشار السحر وبها فسفة الجن وبها الداء العَضَال». موطأ مالك بن أنس. المحقق. محمد مصطفى الأعظمي 975/2 - مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان - الطبعة الأولى 1425هـ-2004م.
- (4) لسان العرب (ع. ض. ل) 4/2989.

وقد استشهد ابن مالك على توثيق هذه الدلالة بآية قرآنية وقول لصحابي جليل، فأما الآية فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ودلالة ذلك «يعني فلا تمنعهن أن يراجعن أزواجهن»⁽¹⁾.

قال السهيلي: نزلت في معقل بن يسار كانت له أخت، فطلقها زوجها ثم أراد مراجعتها وأرادت هي مراجعته، فمنعها أخوها. وقيل نزلت في جابر بن عبد الله وذلك؛ أن رجلاً طلق أخته وتركها حتى تمت عدتها، ثم أراد مراجعتها فمنعها جابر وقال: تركتها وأنت أملك لها، لا زوّجْتُكها أبداً، فنزلت الآية⁽²⁾.

وأما قول الصحابي عمر رضي الله عنه عن أهل الكوفة: «أعضل بي أهل الكوفة لا يرضون أميراً ولا يرضى بهم أمير» فدلالة العَضْل هنا «أي ضيقوا علي، وأوقعوا بي في أمر شديد»⁽³⁾. أو بمعنى آخر «يعني بذلك حملوني على أمر ضيق شديد لا أطيع القيام به. ومنه أيضاً الداء العَضَال، وهو الذي لا يطاق علاجه، لضيقه عن العلاج، وتجاوز حد الأدوية التي يكون لها علاج»⁽⁴⁾.

وأما عن (العَضْل) فيقول ابن مالك: «... والعِظَال في القوافي: التَّضْمِين. ومنه حديث عمر رضي الله عنه وقوله في زهير بن أبي سلمى: «كان لا يعاظم في قوافيه»⁽⁵⁾.

(1) تفسير مقاتل بن سليمان. تحقيق. أحمد فريدا/122 - دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - 1424هـ-2003م. وينظر: التحرير والتنوير/2/425.

(2) التسهيل لعلوم التنزيل 83/1.

(3) تفسير السمعاني. تحقيق. ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم 1/235 - دار الوطن - السعودية - الرياض 1418هـ-1997م.

(4) جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري. حققه. أحمد محمد شاکر 5/24 - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1420هـ-2000م.

(5) كان لا يعاظم بين الكلام ولا يتبع حوشيه ولا يمدح الرجل إلا بما فيه. رواه عيسى بن يزيد بن دأب عن ابن عباس. طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي. تحقيق. محمود محمد شاکر 1/63 - دار المدني - جدة.

والتّضمين هو: أن يتعلق معنى البيت الثاني بالأول، فكأنّه يركّبه،
كقول النابغة:

وَهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ بُغَاكَ إِنِّي
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَالِحَاتٍ وَثَقْتُ لَهُمْ بِحُسْنِ الظَّنِّ مِنِّي⁽¹⁾

ذكرت معاجم اللغة هذه الدلالة فقليل عنها: «والعِظَالُ في القوافي: التّضمين، يقال فلان لا يعاظم بين القوافي. وعاظَلَ الشّاعر في القافية عِظَالًا: ضَمَّن. ورُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنّه قال لقوم من العرب: أشعر شعرائكم من لم يعاظم الكلام، ولم يتتبع حواشيه؛ قوله: لم يعاظم الكلام أي لم يحمل بعضه على بعض، ولم يتكلم بالرجيع من القول، ولم يكرر اللفظ والمعنى؛ وحوشي الكلام: وحشيه وغريبه. وفي حديث عمر رضي الله عنه، أيضًا أنّه قال لابن عباس: أنشدنا لشاعر الشعراء، قال ومن هو؟ قال: الذي لا يعاظم بين القول ولا يتتبع حوشي

= وينظر الحديث في: غريب الحديث لابن قتيبة. تحقيق د. عبد الله الجبوري 34/2 - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى 1397هـ، وغريب الحديث لابن الجوزي 106/2. وعيسى بن يزيد كان إخبارياً علامة نسابة لكن حديثه واه.

قال خلف الأحمر: كان يضع الحديث.

وقال البخاري وغيره: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث. قيل توفي عيسى بن دأب قبل مالك بن أنس. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود 395/5 - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1995م.

(1) الاعتماد في نظر الطاء والضاد ص49. (بحر الوافر) والرواية في ديوان النابغة: يوم عكاظ، وأتينهم بود الصدر مني. والجفار ماء لبني تميم. يوم عكاظ يوم كانوا فيه مع قريش. مواطن صداقات: أي كان لهم مواقف صادقة. ود الصدر: كناية عن الوفاء. قال هذه الأبيات لما قتلت بنو عبس نضلة الأسدي، وقتلت بنو أسد منهم رجلين، أراد عينه عون بني عبس وأن يخرج بني أسد من حلف بني ذبيان.

ديوان النابغة الذبياني. شرح وتقديم د. عباس عبد السّاتر ص138 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة 1416هـ-1996م.

الكلام، قال: ومن هو؟ قال: زهير، أي لا يُعقِّدُه ولا يوالي بعضه فوق بعض. وكل شيء ركب شيئاً فقد عاظله»⁽¹⁾.

إذا فالتَّضمين عيب من عيوب نظم الشعر؛ لأنَّ «من وضع الألفاظ الوضع اللائق بها ألا يكون الكلام شديد المداخله يركب بعضه بعضاً وهذه هي المعاطلة»⁽²⁾.

ومن هنا استطاع ابن مالك أن يضع كل لفظ في دائرته الخاصّة به حتى لا تتشابه أو تشتهبه أو تتداخل الألفاظ والدلالات عندما ترى صورة الضاد والطاء في الكلمات فيظن بينهما الاتّفاق ولكن الحقيقة تثبت الاختلاف، فوضع اللفظ الدقيق والمناسب لما يقتضيه كل مقام بالحرف المناسب حتى وإن بدا في ظاهره يشبه حرفاً آخر سمة من سمات إدراك بعض معطيات هذه اللغة، ومحاولة من محاولات الدخول في عالمها والكشف عن بعض أسرارها.

(1) لسان العرب (ع. ظ. ل) 4/3004.

(2) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص157 - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1402هـ-1982م.

المبحث الثاني

اختلاف المادة والدلالة

في شرح القول الأوجز في ما يهزم وما لا يهزم

قد تبدو فكرة هذا الكتاب يسيرة ولكنها دقيقة للغاية؛ وذلك لأنها تدخل في عالم اختلاف الجذور اللغوية وتحاول اقتحام أسراره والذي يترتب عليه اختلاف الدلالة أو اتفاقها، فيحتاج الأمر معه إلى تقليب الصفحات وكدح زناد الفكر حتى يمكن التمييز بين هذا الباب وذاك، فغالبًا تنتمي كل كلمة في هذا الكتاب إلى مجال دلالي يختلف عن الأخرى والنذر اليسير منها يدخل في دائرة التيسير في النطق كلون من ألوان اختلاف اللهجات العربية.

وعنوان الكتاب الذي بأعلى الصفحة يضم هاتين الفكرتين، حيث «جاءت قصيدة ابن مالك «النظم الأوجز» في ثمانية عشر ومائتي بيت على وزن واحد من البحر الطويل، وضرب القصيدة مقبوض كعروضها وهي على قافية واحدة: دالية مفتوحة. واختلاف الكلمتين اللتين يأتي بهما المؤلف بالهزم فقط يترتب عليه إما اختلاف المعنى بين الكلمتين، وإما أن تحمل اللفظتان معنى واحدًا، كأن يكون حرف المد تسهيلًا للهزمة، أو تكون الهزمة وحرف المد مبدلين من بعضهما. وبناء على هذا جاءت القصيدة في بابين: الباب الأول: ما يهزم وما لا يهزم والمعنى مختلف وهذا الباب يشمل القسط الأكبر من الكتاب، فقد نظمت أبياته في مائة وثمانية وثمانين بيتًا، وأشار المؤلف إلى هذا القسم بقوله:

حوى البيت لفظين، اختلاف كليهما بهمز، وترك في الدلالة أسنا

فهو يأتي في البيت بلفظة مهموزة ثم ما يقابلها غير مهموز، ثم لفظة أخرى مهموزة وما يقابلها، وقد خالف في أواخر الباب نظامه، فكان يأتي أحيانًا بأكثر من لفظين في البيت»⁽¹⁾.

(1) وزعت أبيات القصيدة على النحو التالي: سبعة أبيات للمقدمة، ومائة وثمانية وثمانين نظم فيها =

ولست في هذا القسم بصدد الحديث عن الشُّقِّ الثاني فقد أبرزته ووضَّحته كثير من المُصنِّفات، سواء في مجال اللغة أو القراءات القرآنية - السَّبْعِيَّة والشَّاذَّة على حد سواء-، وإِنَّمَا العنوان هنا خاص بمجال الفروق الدَّلالية بين تلك الكلمات التي وردت بصورة الهمزة حينًا وبالواو والياء حينًا آخر وإن كانت في بعض الأحيان تظهر بصورة الألف، وهذه لها دلالة وتلك دلالة أخرى، سواء وضعنا الواو والياء في عالم الحروف أم في عالم الحركات، وسواء كان التَّبادل في الموضع نفسه أم في غيره، ونماذج الكتاب تؤيِّد ذلك وتعضده.

ولكن قبل العرض والتَّفصيل والتَّحليل نقول بأن الهمزة من الأصوات التي تنتمي إلى دائرة الأصوات الصَّامتة أو الحروف؛ وذلك لأنَّها تدرج ضمن الأصوات التي يحدث أثناء النُّطق بها اعتراض كامل في مجرى الهواء ثم يحدث الانفراج الفجائي الذي تتسم به تلك الأصوات، فمخرجها من أقصى الحلق كما يرى القدامى⁽¹⁾، ومن الحنجرة كما يرى المحدثون؛ وذلك لأنَّ صوت الهمزة يحدث عندما «تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقًا تامًّا فلا يسمح للهواء بالنفاذ من الحنجرة يضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فينفذ الهواء من بينهما فجأةً محدثًا صوتًا انفجاريًّا»⁽²⁾.

= المؤلف الألفاظ المهموزة المختلفة المعاني، ثم بيت ختم به هذا الباب، وتسعة عشر بيتًا نظم فيها الألفاظ المتفقة المعاني، وثلاثة جعلها لخاتمة القصيدة. شرح النظم الأوجز في ما يهزم وما لا يهزم لابن مالك. تحقيق د. حسين علي البواب ص 15، 16 - دار العلوم - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى 1405هـ-1984م.

(1) ينظر: العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي 58/1 - مكتبة الهلال، وكتاب سيبويه 4/433، وسر صناعة الإعراب 52/1. وأيدهم في ذلك بعض المحدثين.

ينظر: فقه اللغة د. علي عبد الواحد وافي ص 167 - دار نهضة مصر، ودراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ص 278 - دار العلم للملايين - الطبعة الحادية عشرة 1379هـ-1960م.

(2) علم اللغة مقدمة للفرائ العربي ص 175.

وينظر: الأصوات اللغوية ص 89، 90، ومناهج البحث في اللغة د. تمام حسان ص 125 - طبعة =

أما الألف والواو والياء فباعتبارها حركات طويلة فهي تتعامل مع الهواء الخارج من الرئتين بطريقة أخرى تختلف تمامًا عن صوت الهمزة، والألف لا تكون إلا كذلك في اللغة، «الصفة التي تجمع بين كل أصوات اللين هي أنه عند التُّطق بها يندفع الهواء من الرئتين مازًا بالحنجرة، ثم يتخذ مجراه في الحلق والشم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه فتضيق مجراه كما يحدث مع الأصوات الرخوة، أو تحبس النفس ولا تسمح له بالمرور كما يحدث مع الأصوات الشديدة، فالصفة التي تختص بها أصوات اللين هي كيفية مرور الهواء في الحلق والشم وخلو مجراه من حوائل أو موانع»⁽¹⁾.

وأما صوتا الواو والياء فباعتبارهما من الصوامت أو أشباه الصوائت فالأمر يختلف فيهما تمامًا عن صوت الهمزة، فالواو تخرج من الشفتين عند القدامى، بينما تخرج من أقصى اللسان كما يرى المحدثون⁽²⁾، فعند التُّطق بها تتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنوع من الضمة ثم تترك هذا الوضع بسرعة إلى حركة أخرى، وتضم الشفتان ويسد الطريق إلى الأنف برفع الحنك اللين ويتذبذب الوتران الصوتيان⁽³⁾، وأما صوت الياء فهي تخرج من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى⁽⁴⁾، «تتكون الياء بأن تتخذ الأعضاء الوضع المناسب لنطق صائت من نوع

= دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب - 1400هـ-1979م، ودراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر ص118 - عالم الكتب - 1411هـ-1991م، وعلم اللغة (القسم الثاني «الأصوات») ص112.

(1) الأصوات اللغوية ص26.

وينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص124، وعلم الأصوات العام (القسم الثاني «الأصوات») ص217.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 4/433، وسر صناعة الإعراب 1/53، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص180، وعلم اللغة العام (القسم الثاني «الأصوات») ص133.

(3) علم اللغة العام (القسم الثاني «الأصوات») ص133.

وينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص180.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 4/433، وسر صناعة الإعراب 1/52.

الكسرة (i) ثم تنتقل منه بسرعة إلى موضع صائت آخر أشد بروزًا. وهذا الانتقال السريع من الكسرة (i) هو الذي يكون الصّامت المعروف بالياء.

ونستطيع أن نصف بدء هذا الصّوت بأن نقول إن وسط اللسان يرفع عاليًا تجاه الحنك الصلب (=وسط الحنك) و«تكسر» الشفتان. يسد الطريق إلى الأنف بأن يرفع الحنك اللين، يتذبذب الوتران الصوتيان⁽¹⁾.

ومن هنا ف«العلاقة بينهما وبين الهمزة -على أية حال- معدومة، سواء لاحظنا ما يربطهما بطبيعة الساكن، أم بطبيعة الحركة، فبين الجانبين مفارقات من عدة وجوه:

أولاً- الهمزة من الحنجرة والواو من أقصى اللسان، والياء من وسط اللسان، مع ما يحاذي الموضوعين من الحنك الأعلى.

ثانيًا- الهمزة صوت انفجاري (شديد)، وهما انطالقان (لينان).

ثالثًا- الهمزة ذو وجود صوتي وسياقي (فونوتيكي وفونولوجي)، أما هما فوجودهما انطلاقي سياقي (فونولوجي) فحسب مهما تكن أحوال وجودهما في المادة اللغوية.

رابعًا- الهمزة صوت مهموس أو لا هو بالمهموس ولا بالمجهور، وهما مجهوران إلا في حالة خاصّة وهي حالة الوقف في مثل العَفْو، والسَّعْي حيث يمكن أن يتعرضا للهمس في هذا الموقع، وهو ما يقع أحيانًا لحركات أواخر الكلمات في حالة ما سماه القدماء بالرّوم، وهي حالة من حالات الوقف⁽²⁾.

(1) علم اللغة العام مقدمة للقارئ العربي ص180، 181.

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث د. عبد الصبور شاهين ص48 - مكتبة الخانجي بالقاهرة 1966م.

وينظر: الأصوات اللغوية ص48، واللهجات العربية نشأة وتطورًا د. عبد الغفار حامد هلال ص210،

211 - الطبعة الثانية 1410هـ-1990م. وإن كان قد تبين أن الهمزة صوت مجهور كما وصفها علماؤنا

القديمي وأبدهم بعض المحديثين في ذلك.

وكما هي عادة ابن مالك في مصنفاته فقد استشهد في كتابه هذا على توثيق الدلالة اللغوية بكثير من مصادر الاحتجاج أقتصر في هذا المقام على الشعر العربي وأقوال أئمة أهل اللغة، حيث كان للشعر العربي مكانة عظيمة في نفوس العرب منذ العصر الجاهلي وإلى الآن، وازدادت حاجتهم إليه بعد مجيء الإسلام، «وقد شعر العلماء، منذ الصدر الأول للإسلام، بحاجتهم إلى الشعر العربي، للاستعانة به، في فتح مغاليق الألفاظ، والأساليب العربية الموجودة في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، فأكبوا عليه يروونه، ويحفظونه، ويدرسون أساليبه ومعانيه، وما يدور فيه من ذكر لأيام العرب ووقائعهم. ولولا هذا الباعث الديني، لاندثر الشعر الجاهلي ولم يصل إلينا منه شيء»⁽¹⁾.

ولا خلاف بين علماء اللغة في أن الشاهد الشعري يعد من أهم المصادر التي اعتمدت عليها اللفظة العربية في تخريج دلالاتها، فكما جرى حفظ اللغة في دمائهم كان الشعر العربي كذلك، حيث يعد عندهم من أهم سبل الاحتجاج في بناء الصرح المعجمي، وما أكثر أن نقرأ كثيرًا من الألفاظ العربية الأصيلة ولكن لا ندري ما حقيقة دلالاتها فيأتي الشعر العربي لفك الرموز وتبيين الحقائق.

وقد كان ابن مالك من هؤلاء العلماء الذين التزموا بتلك الأصول والقواعد التي صرح بها أئمة اللغة من الالتزام بالاحتجاج بأصحاب الطبقات الثلاثة الأولى من الشعراء الجاهليين والمخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ثم الإسلاميين لتوضيح دلالة الألفاظ بدليل أنه لم يرد في كتابه هذا بيتًا واحدًا لتلك الطبقة التي تسمى بطبقة المولدين أو المحدثين.

ثم يأتي شاهد آخر من شواهد توجيه الدلالة اللغوية يعتمد فيه ابن مالك على أقوال أئمة اللغة وأعلامها الذين يشار إليهم بالبنان في هذا المجال، عندما يعرض له ويقول قال الفراء أو الكسائي أو الأزهري على سبيل المثال ترى الدروب

(1) فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب ص 111 - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة السادسة 1420هـ-1999م.

المظلّمة التي لا تبصر العين فيها شيئاً مهما كان قوة إدراكها قد أضاعت، والفيافي القاحلة قد أتضحت معالمها وفكت رموز دروبها، وذلك لتزليل ما ران على العقول والقلوب من غموض أو إبهام، أو اختلاط الحقّ بالباطل والصّواب بالخطأ فلا تستطيع لذلك دفعاً أو ردّاً، ليس ذلك على سبيل عصمتهم من اللحن أو الخطأ بل على سبيل توثيق أهل العلم لهم، زد على ذلك تلك البيئة التي نشأوا وترعرعوا فيها وعصورهم التي اتّسمت بالفصاحة والبلاغة.

النّمودج الأول من الشّعْر العربي

هذا النّمودج من الشّعْر العربي يعرض لبعض الأبيات التي يستشهد بها ابن مالك على توجيه الدلالة اللغوية، وذلك عندما يدخل في هذا المجال الذي تتشابه فيه بعض الجذور اللغوية في مكوناتها مع وجود فارق وحيد بينها يكون سبباً في توجيه اختلاف الدلالة، فتجد حالة من حالات التركيز والجهد العقلي بين نصّ يحتوي على جذر ما وله فيه دلالة خاصة ونصّ آخر في مقابله يحتوي على جذر آخر ودلالة أخرى فتحدث حالة من حالات المقارنة والموازنة حتى تستطيع أن تقف على أبعاد كل نصّ ومحتوياته، والشّعْر العربي في هذه السطور من الشّواهد التي تعين على معرفة ذلك، سواء أكانت تلك النّمادج تعرض له في العصر الجاهلي أم في غيره.

أ- يقول ابن مالك: «والمُثى: اسم فاعل من أثأيت الخرزَ وغيره: إذا أفسدته. وأثو فلاناً: أي جعله يثوي عندك، أي يقيم. يقال: أنزلني فلان فأثواني ثواء حسناً. وأثوى أيضاً بمعنى ثوى، قال الأعشى:

أثوى وقصّر ليله ليُروداً فمضى وأخلف من قتيلة موعدا»⁽¹⁾

(1) شرح القول الأوجز ص54. (الكامل التام) ثوى وأثوى بمعنى واحد، أي أقام. قصّر: توانى. مضت: أي الليلة. أخلف فلاناً: وجد موعده جلفاً - بكسر الخاء - أي مختلفاً. والمعنى: عدل عن سفره فأقام، وتخلّف ليلة ليتزود من (قتيلة) فمضت الليلة، وأخلفت قتيلة الموعود. ديوان الأعشى الكبير. محمد حسين. ص226، 227 - رسالة ماجستير 1950م.

نحن في هذا المقام أمام جذرين مختلفين من جذور اللغة كل منهما له دلالاته الخاصة به، والذي أدى إلى هذا الخلاف هو وجود صوت الهمزة في الجذر الأول وصوت الواو في الجذر الثاني وفي الموضع نفسه، حيث أشار الجذر الأول بالهمزة إلى دلالة الإفساد، ف قيل عن (ث أ ي): «الثَّأْيُ والثَّأْيُ جميعًا الإفساد كله؛ وقيل هي الجراحات والقتل ونحوه من الإفساد. وأثَّأْيُ فيهم: قتل وجرح. والثَّأْيُ والثَّأْيُ: حَرَمٌ حُرَزَ الأديم ... وثأَيْتُ الحُرَزَ: إذا خرَّمته. وقد ثَيَّ الحُرَزُ يثأِي ثأِي شديداً ... وثأَيْتُ في القوم إثناء أي جرحت فيهم، وهو الثَّأْيُ ... وقال الليث: إذا وقع بين القوم جراحات قيل عظم الثأِي بينهم ... ابن الأنباري: الثَّأْيُ: الأمر العظيم يقع بين القوم؛ قال: وأصله من أثأَيْتُ الحُرَزَ، ... وأصل الثَّأْيُ: حَرَمٌ مواضع الحُرَزِ وفساده ...»⁽¹⁾.

في حين اتَّجهت دلالة الجذر الآخر بالواو إلى الإقامة، وهذه لاصلة لها بالأولى مطلقاً، حيث قيل: «الثَّوَاءُ: طول المَقَامِ؛ ثَوِي يَثْوِي ثَوَاءً وَثَوَيْتُ بالمكان وَثَوَيْتُهُ ثَوَاءً وَثَوِيًّا مثل مَضِي يَمْضِي مَضَاءً وَمُضِيًّا (الأخيرة عن سيبويه)؛ وأثويت به: أطلت الإقامة به. وأثويته أنا واثويته (الأخيرة عن كراع): ألزمته الثَّوَاءُ فيه. واثوى بالمكان: نزل فيه، وبه سُمِّيَ المنزل مَثْوَى ... وأثويت بالمكان لغة في ثويت؛ قال الشاعر:

أثوى وقصر ليله لِيُرَوِّدَا ومضى وأخلف من قُتِيلَةٍ موعدا»⁽²⁾

فالشَّاهد الشُّعْرِي في هذا المقام لشاعر من شعراء العصر الجاهلي دليل واضح على توجيه الدلالة وتوثيقها ونفي ما قد يظنُّ بهذه اللفظة وجذرها اللغوي من دلالات أخرى وذلك كما صنع عبدالله بن عباس رضي الله عنه في مسائله المشهورة مع نافع بن الأزرق.

ب- يقول ابن مالك: «وَأَبَّرَ النَّحْلُ: لَقَّحَهَا. ووَبَّرَ الشَّيْءُ: أَخْفَاهُ.

(1) لسان العرب 467/1. والخرز: خياطة الأدم. السابق (خ. ر. ز) 1130/2.

(2) السابق 524/1.

قال جرير:

وما عرفتك كندة عن يقينٍ وما وبرت في شعبي ارتعاباً⁽¹⁾
أي ما أخفيت أمرك اختياراً، بل اضطراراً. وأكثر ما يستعمل في إخفاء
الوحش آثارها حتى لا تتبع⁽²⁾.

هذا شاهد آخر من تلك الشواهد التي تعتمد فيه الدلالة على الشعر
ومن خلال نص تجد الهمزة فيه في مقدمة الجذر الأول، في حين تجد صورة الواو
في المقابل لها في الجذر الآخر فتجد مجالاً فسيحاً لاختلاف الدلالة بين الجذرين
(أ. ب. ر)، و (و. ب. ر) حيث يشير الجذر الأول إلى دلالة التلقيح، وهو معنى
معروف ومتداول، أبر النخل والزرع وأبره: أصلحه، يقال: أبرت النحلة وأبرتها.
فتأبير النخل يعني تلقيحه⁽³⁾، في حين يشير الجذر الآخر والذي يرمز له بحرف
الواو (و. ب. ر) إلى دلالة الخفاء، حيث يقال: «وَبَرَ الرَّجُلُ: تَشَرَّدَ فَصَارَ مَعَ الْوَبْرِ
فِي التَّوَحُّشِ ... أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ: وَبَرَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ الْأَمْرَ، أَي عَمَّاهُ عَلَيْهِ»⁽⁴⁾.

فالدلالة الأخيرة التي تشير إلى الخفاء قد اعتمدت على الشعر العربي، إشارة
إلى أنه «ما أخفيت أمرك ارتعاباً أي اضطراباً»⁽⁵⁾.

وروي هذا البيت ارتعاباً -بالغين- «أي ما أخفيت أمرك فيها رغبة لكن
اضطرت»⁽⁶⁾.

(1) (الوافر التام) شعبي: موضع في بلاد بني فزارة. يريد أن مهجوه من أهل (شعبي) وهو دعي في
كندة. وبرت: صرت مع الوبر في الجبال. أراد أهل الوبر، سكان الخيام. ديوان جرير ص56 -
دار بيروت - 1406هـ-1986م.

(2) شرح القول الأوجز ص91.

(3) لسان العرب 5/1.

(4) السابق 6/4753.

(5) السابق الجزء نفسه والصفحة.

(6) أساس البلاغة للزمخشري ص664 - دار الفكر 1399هـ-1979م.

ج- يقول ابن مالك: «زنأت عليه: ضيَّعت، قال الراجز:

لَاهُمَّ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَّا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
أبدل همزته للضرورة. وزنَّيت الرَّجُلَ: نسبه إلى الزَّنا»⁽¹⁾.

فهذا نصُّ ثالث اختلفت فيه الدلالة بين صورة الهمزة في نهاية الجذر الأول وصورة الياء في نهاية الجذر الآخر، يعرض ابن منظور بالشرح والتوضيح لتوجيه اختلاف الدلالة بين هاتين الكلمتين في جذرين منفصلين كل جذر منهما ينتمي إلى عالم آخر، فيذكر عن الجذر الأول: (ز. ن. أ): «وزناً عليه: إذا ضيَّق عليه، مثقلة مهموزة ... والزَّناء: الضيِّقُ والضيِّقُ جميعاً، وكل شيء ضيِّقُ زَناء ... وزَّناً عليه تزنيته: أي ضيَّق عليه.

قال العفيف العبدي:

لَاهُمَّ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَّا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَرَكِبَ الشَّادِحَةَ الْمُحَجَّجَةَ وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ

وأي أمرٍ سيئٍ لافعله. قال: وأصله زناً على أبيه، بالهمز. قال ابن السكيت: إنما ترك همزه ضرورة. والحارث هذا هو الحارث بن أبي شمر الغساني. فقال: إنَّه كان إذا أعجبه امرأة من بني قيس بعث إليها واغتصبها»⁽²⁾.

ثم يقول عن الجذر الآخر (ز. ن. ي): «وزَّناه تزنيته: نسبه إلى الزَّنا وقال له يازاني ... وزَّني عليه: ضيَّق؛ قال: لاهُمَّ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَّى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ. قال: وهذا يدل على أن همزة الزناء ياء»⁽³⁾.

فهذا البيت من الشُّعر قد روي بروايتين وكل رواية منهما تعطي معنى مختلف عن الأخرى، الرواية الأولى بالهمزة والأخرى بالياء، فاختلفت الدلالة من أجل اختلاف الرواية.

(1) شرح القول الأوجز ص31.

(2) لسان العرب 2/1868. يعني ركب فغلة مشهورة قبيحة من قبيل أبيه. السابق (ش. د. خ) 4/2213.

(3) السابق 2/1875، 1876.

النموذج الآخر: أقوال أئمة اللغة

فيما يلي من صفحات في هذا المبحث عرض لبعض النماذج من كتاب (شرح القول الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز) والذي يحتوي على أقوال عدّة نسبت لأئمة أهل اللغة وعلى رأسهم الإمام الأزهري في كتابه (تهذيب اللغة)، فقد أكثر ابن مالك من الاستشهاد بأقواله ونسبها إليه صراحة، إضافة إلى ندرة الأقوال الأخرى التي نسبت إلى غيره، تجد في هذه النماذج الهمز في أحد الجذور اللغوية تقابلها الواو في الجذور الأخرى أو الياء مع فروق دلالية واضحة المعالم والسمات لا يبدو فيها أي نوع من التقارب أو التشابه تجد ذلك واضحاً على لسان وقلم ابن مالك.

المثال الأول: بين الهمزة والواو

أ- يقول ابن مالك: «الأناة: التّمهل، والفعل منه: تأنّى يتأنّى تأنّياً، والوناة هنا: واحدة الوئى، وهو اللؤلؤ، ذكر ذلك الأزهري»⁽¹⁾.

في النص السابق تجد نفسك أمام لفظتين لكل لفظة منهما جذرها اللغوي الخاصّ بها، فالأناة تجدها في (أ. ن. ي) باب الهمزة، والوناة تجدها في (و. ن. ي) باب الواو في البحث الألفبائي المعروف، والأولى تتجه دلالتها نحو التّمهل أو التؤدة كما ذكر الأزهري⁽²⁾، في حين قال العباس عن الوناة بالواو أن الوئى واحده ونية وهي اللؤلؤة، في حين ذكر الأزهري أن واحده الوئى وناة لا ونية⁽³⁾، وعلى ذلك فلا تشابه ولا تقارب بين الدّاليتين، وفي هذا دلالة على أن كل حرف في العربية في صورته اللفظية له سحره الدّلالي الخاص به أينما توجه مع حروف أخرى تجد له دلالات أخرى وأينما تعاقب بينه وبين حرف آخر تجد له دلالات أخرى فهو يدور مع الدّلالة حيث دارت.

(1) شرح القول الأوجز ص 44.

(2) تهذيب اللغة 397/15. وينظر: لسان العرب 1/161.

(3) تهذيب اللغة 398/1، 399. وينظر: لسان العرب 6/4929، وتاج العروس 40/261.

ب- يقول ابن مالك: «الهِجْأُ: مصدر هَجَأَ الطعام: أكله، حكاه أبو عبيد عن أبي عمرو. وقال غيره: هَجَأَ الجوع: سكن. والهَجُوعُ هنا: الحفظ. يقال: ما هَجوت منه شيئاً، وما حجوت منه شيئاً، أي: ما حفظته، عن الكسائي»⁽¹⁾.

هذا نموذج آخر من تلك التماذج التي تلحظ فيها الفروق الدلالية ولكن في هذه الصورة ترى صوت الهمزة في نهاية الكلمة من خلال الجذر اللغوي (ه. ج. أ) باب الهاء، في حين ترى في الكلمة الأخرى صورة الواو وفي الموضع نفسه في جذرها اللغوي (ه. ج. و) باب الهاء أيضاً ولكن مع اختلاف الترتيب الداخلي، فقد تظن لأول وهلة أن هذا التشابه ربما يكون له تأثير في اتفاق الدلالة بينهما ولكن مع المعاجم العربية وأقوال أئمة اللغة ترى خلاف ذلك، فقد ذكر «أبو عبيدة عن أبي عمرو: هَجَأَت الطعام: أكلته ... قال أبو العباس: الهَجَأُ يقصر ويهمز وهو كل ما كنت فيه فانقطع عنك ... ثعلب عن ابن الأعرابي قال الهَجَأُ: الشبع من الطعام»⁽²⁾.

ويقال: هَجَأَ الجوع: سكن والطعام سكنه هَجَأً⁽³⁾.

هذا بالنسبة لعالم الهمزة في دلالة الكلمة، أما مع عالم الواو فتلحظ دلالة أخرى تسمى بالحفظ، حيث «قال الكسائي: ما حجوت منه شيئاً وما هَجوت منه شيئاً، أي ما حفظت منه شيئاً»⁽⁴⁾.

لذلك تجد ابن فارس دقيقاً عندما يوصل لهذه الدلالات فيقول: «ومما شذ من هذا القياس هجاء الحروف، يقال تَهَجَّيت. وإذا همز تغير المعنى، يقولون: هَجَأَ الطعام: أكله»⁽⁵⁾.

(1) شرح القول الأوجز ص95.

(2) تهذيب اللغة 6/185. وينظر: تاج العروس 1/503.

(3) الأفعال. أبو القاسم السعدي 3/360 - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى 1403هـ-1983م.

وينظر: لسان العرب (ه. ج. أ) 6/4614، وتاج العروس 1/503.

(4) تهذيب اللغة 5/86. وينظر: لسان العرب (ح. ج. و) 2/793.

(5) مقاييس اللغة لابن فارس 6/38، 39.

المثال الآخر: بين الهمزة والياء

أ- يقول ابن مالك: «حَلَاهُ وَجَلَاهُ بِالْحَاءِ وَالْجِيمِ: صرعه، ذكرهما الأزهري. وحَلَىٰ بِالشَّيْءِ يَحْلَىٰ بِهِ: أي ظفر. وتُقَضَىٰ بِالْهَمْزِ بِمَعْنَى تَطْعِمَ، وَقَضَيْتُ الشَّيْءَ: أكلته. ويُقَضَىٰ بِالْهَمْزِ: يميت. وقضى فلان: مات، ذكرهما الفراء»⁽¹⁾.

تبدو تصريحات الأزهري الدلالية في بداية النَّصِّ في حين تبدو التَّصْرِيحات الأخرى للفراء في نهايته، فيذكر الأول وفي مادة (ج. ل. أ) بالجيَمِ على لسان أبي زيد: «جَلَّاتُ بِالرَّجْلِ أَجَلُ بِهِ جَلًّا: إِذَا صرَعْتَهُ»⁽²⁾، وعلى لسانه أيضًا وفي مادة (ح. ل. أ) بالحاء ذكر: «حَلَّاتُهُ بِالسُّوْطِ حَلًّا: إِذَا جلدته. وحَلَّاتُهُ بِالسِّيفِ حَلًّا: إِذَا ضربته»⁽³⁾.

فالمادتان بالجيَمِ والحاء تبدو الدلالة فيهما واحدة أو متقاربة ولكن ليس هذا محل الشَّاهد، فمحل الشَّاهد هنا هو تلك الدلالة التي تأتي فيها المادة بالحاء والياء على الوجه المقابل للحاء والهمزة، حيث ذكر في لسان العرب وفي مادة (ح. ل. أ) بالياء أنها تعني الظَّفَرُ بِالشَّيْءِ: «ويقال: ما حَلَيْتُ مِنْهُ حَلِيًّا: أي ما أصبت. وحَلَىٰ مِنْهُ بِخَيْرٍ وَحَلَا: أصاب مِنْهُ خَيْرًا. قال ابن بَرِّي: وقولهم لم يَحَلْ بِطائِلٍ: أي لم يظفر، ولم يستفد منها كبير فائدة، لا يتكلم به إلا مع الجحد، وما حَلَيْتُ بِطائِلٍ لا يستعمل إلا في النفي، وهو من معنى الحَلَى والحَلِيَّةِ، وهو من الياء، لأنَّ النَّفْسَ تَعْتَدُ الحَلِيَّةَ ظَفْرًا، وليس هو من حَلَى بعيني بدليل قولهم حَلَى بعيني حلاوة فهذا من الواو والأول من الياء لاغير»⁽⁴⁾.

وأما عن المثال الآخر في النَّصِّ نفسه والذي ترى فيه وجه الاختلاف بين الهمزة والياء أيضًا في نهاية الكلمة، فالكلمة الأولى جذرها اللغوي (ق. ض. أ)

(1) شرح القول الأوجز ص78.

(2) تهذيب اللغة 11/129. وينظر: لسان العرب 1/647.

(3) تهذيب اللغة 5/154. وينظر: لسان العرب 2/955.

(4) لسان العرب 2/983.

والأخرى (ق. ض. ي) كلاهما في باب القاف ولكن الأولى مع الضاد والهمزة والأخرى مع الضاد والياء ولكن الدلالة تختلف، حيث يقال: «وقضى الشيء يَفْضُوهُ فُضًا، ساكنة عن كراع: أكله. وأفضأ الرَّجُل: أطعمه، وقيل: إنما هي أفضأه، بالفاء»⁽¹⁾.

وذكر «أبو عبيد عن الأصمعي في باب الهمز: أفضأت الرَّجُل: أطعمته. قال أبو منصور: أنكر شمر هذا الحرف؛ قال: وحق له أن ينكره لأن الصواب أفضأته، بالقاف، إذا أطعمته»⁽²⁾.

وأما قضي بالياء فهي تتجه إلى دلالة أخرى تختلف تمامًا عن الأولى، حيث ذكر الفراء: «وقوله: ﴿ثُمَّ أَفْضُوا إِلَيَّ﴾ [يونس: 71] وقد قرأها بعضهم: (ثم أفضوا إليّ) بالفاء»⁽³⁾. فأما قوله: (ثم افضوا إليّ) فمعناه: امضوا إليّ، كما يقال قد قضى فلان، يراد: قد مات ومضى. وأما الإفضاء فكأنه قال: ثم توجهوا إليّ حتى تصلوا، كما تقول: قد أفضت إليّ الخلافة والوجع، وما أشبهه»⁽⁴⁾.

وعلى ذلك فالإفضاء يعني الإسراع، وذلك محمول على دلالة «أسرعوا إليّ»، وهو أفعلت من الفضاء، وذلك أنه إذا صار إلى الفضاء تمكن من الإسراع، ولو كان في ضيق لم يقدر من الإسراع على ما يقدر عليه من السعة. ولام أفضيت والفضاء وما تصرف منهما واو لقولهم: فضا الشيء يفضو فُضُوا: إذا اتسع. فقولهم أفضيت: صرت إلى الفضاء، كقولهم: أعرق الرجل إذا صار إلى العراق، وأعمن الرجل: إذا صار إلى عُمان، وأنجد: أتى نجدًا، ونحو ذلك»⁽⁵⁾.

(1) السابق 5/3659.

(2) السابق 5/3425.

(3) وهي قراءة السري بن ينعم. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها لابن جني. تحقيق. علي النجدي ناصف وآخرين 1/315 - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة 1415هـ-1994م.

(4) معاني القرآن للفراء. تحقيق. أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار 1/474 - 1955م.

(5) المحتسب 1/316، 315.

إذا «قضي نجه قضاء: مات ... وقضى في اللغة على ضروب كلها ترجع إلى معنى انقطاع الشيء وتمامه»⁽¹⁾.

وبهذا تتضح قيمة الصوت الصامت وأثره في تحويل الدلالة، ليس معنى ذلك أنها كانت ثم حولت ولكن المعنى أنه قد يظنُّ بها معني ما ولكن الحقيقة تفرض لها معنى آخر، ترى ذلك جلياً في مصنّفات المعاجم العربية وعرضها لأقوال أئمة اللغة.

(1) لسان العرب 5/3666.

المبحث الثالث

اختلاف الحركة والدلالة في إكمال الإعلام بتثليث الكلام

لم يكن ابن مالك رائداً في مجال الكتابة في دراسة الصوامت فقط بما قدّمه من مصنّفات خاصّة بها وإنما كان رائداً في مجال الصّوائت أيضاً، حيث قدّم في كتابه (إكمال الإعلام بتثليث الكلام) ألفين وثلاثمائة واثنين وثلاثين كلمة (2332)، منها إحدى ومائتي كلمة (201)، خاصة بالتثليث الحركي مع اتّفاق الدلالة، والأخرى مع اختلاف الدلالة في ألفين ومائة وإحدى وثلاثين كلمة (2131)، وفي وضع هذه المادة اللغوية الوفيرة إدراك كامل من ابن مالك بقيمة الصّوت الصّائت وأهميته في تنوع الدلالة وخاصة في مجال الصّوائت القصيرة، فالحرّكات «بما تمتاز به من خصائص فسيولوجية وفيزيائية وإدراكية هي روح الكلام التي تمنحه الحيويّة والنشاط وهي وسيلة طيّعة في يد المتكلم لكي يلون كلامه كيفما يشاء ووفق مقتضيات الموقف الكلامي»⁽¹⁾.

وباب التثليث الذي يقصده ابن مالك هنا هو عبارة عن مجموعة من ثلاث مفردات، مركبة من الحروف نفسها، وهذه الحروف تتفق في ترتيبها وفي تعاقب الحركة والسكون عليها. والتثليث يكون بتحريك حرف أو حرفين بالفتح في المفردة الأولى، ونفس الحرف أو الحرفين يحركان (بالكسر) في المفردة الثانية وفي المفردة الثالثة بالضمّ⁽²⁾.

وقد استشهد ابن مالك في كتابه هذا بكافة الأشكال اللغوية التي يحتج بها ولكنّي سوف أقتصر فقط في هذه الصّفحات على المثل العربي وما يرشد إليه

(1) علم الصوتيات ص165.

(2) إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك. تحقيق. سعد بن حمدان الغامدي/1-46 - قسم الدراسة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى 1404هـ-1984م.

من توجيه الدلالة اللغوية بأوجز عبارة وأفصح أسلوب بغية الوصول إلى المضمون بالبيان والتوضيح عن طريق كلمات جامعة تعبر عن موقف ما يؤخذ بالقياس على ما يشابهه من مواقف أخرى تعبيراً عن حالة المجتمعات والأعراف السائدة بينها، فالمثل العربي هو: «الكلام البليغ الشائع الحسن، المشتمل إما على تشبيه بلا شبيه، أو استعارة رائقة، أو حكمة وموعظة نافعة، أو كتابة بديعة، أو نظم من جوامع الكلم المعجز»⁽¹⁾.

«والأمثال لا تبدو أهميتها وفائدتها من خلال اللغة فحسب، بل هي وطيدة الصلة بجوانب كبيرة من حياة المجتمعات والشعوب، فالأمثال جزء معبر عن الحياة الاجتماعية بأعرافها وعاداتها، كما أنها ترسم ظلال التاريخ عبر حقبه وأزمانه المختلفة، ولها أيضاً صلة بالدين ومبادئ الأخلاق، وهي مع كل ذلك تحمل دلالات على الذكاء والفتنة، وعلاقات على الخبرة والحكمة، ولا تخلو كذلك من طرافة وملاحاة»⁽²⁾.

فالأمثال العربية من الشواهد الأصيلة التي تضع دلالة الألفاظ في دائرتها الخاصة بها «إذ إنها من أقرب الأصول على واقع اللغة. فإذا كان القرآن المثل الأعلى للغة في الفصاحة والبلاغة، وكان الشعر خاصاً بطبقة عليا من الناس لها قدرات رفيعة، فإن الأمثال تنبثق من عامة العرب، معتمدين على السليقة التي يتمتعون بها، مع الخلو من قيود الشعر -غالباً-، مما يجعلها مرآة حقيقية للغة العربية الشائعة»⁽³⁾.

(1) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي 1/163 - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(2) معجم المصطلحات والتراكيب والأمثال المتداولة د. محمد بن حسن الشريف ص 3، 4 - دار الأندلس الخضراء - جدة - الطبعة الأولى 1419هـ-1999م.

(3) الأمثال العربية القديمة التي خالفت القواعد النحوية والتصريفية. عصام بن عبد العزيز الخطيب ص 3 - رسالة علمية أجزت سنة 1421هـ.

وبإيجاز أعرض في هذا المقام بعض النماذج الخاصة بالأمثال والتي استشهد بها ابن مالك على توجيه الدلالة اللغوية اعترافاً منه بأهميتها وقيمتها في مجال الاحتجاج اللغوي.

النموذج الأول: (وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ)

يقول ابن مالك: «البُوصُ: اللون، ومصدر باصَهُ: تقدّمه، وأيضاً استعجله. وَيَيْصُ: من قولهم: «وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ» (بالكسر والفتح): أي فيما لامخلص منه. والبُوصُ: العجيزة، واللون أيضاً»⁽¹⁾.

هذا مثل من الأمثال العربية القديمة أسكنه أهل اللغة في دائرة الاستشهاد والاحتجاج لتخرج الكلمة العربية من خلاله من دائرة ضيقة تقتصر على بعض الدلالات إلى دائرة أوسع وأشمل فتحتوي على مجموعة كبيرة منها.

وهذا هو ابن مالك يرسم حدود هذه الصورة في دلالات أربع في النَّصِّ السابق، منها ثلاثة للبوص بفتح الباء وواحدة بكسرهما ودالتين لمضمومها نصّ عليها أهل اللغة وأضافوا إليها دلالات أخرى، فما ذكره ابن مالك إيجازاً نصّ عليه أهل اللغة تفصيلاً بالشواهد والأمثلة⁽²⁾ ولكن ما يعينني في هذا المقام هو المثل ودلالته وتوجيه الاستشهاد به.

فإذا كان البُوصُ قد تحركت باؤه بالفتح والضم لدلالات مختلفة يأتي المثل بكسر الباء واردة فيه لغة الفتح أيضاً للتعبير عن دلالة ما، وبضم الكلمتين في دائرة واحدة تخرج لنا دلالة المثل، فإذا عرفنا أن الحَيْصُ الفرار والبُوصُ الفوت وحيص من بنات الياء وييص من بنات الواو فصيرت الواو ياء ليزدوجا يضرب لمن وقع في أمر ما لا مخلص له منه فراراً أو فوتاً⁽³⁾.

(1) إكمال الإعلام بثلاث الكلام 1/79 رقم 132.

(2) لسان العرب (ب. و. ص) 1/386. وينظر: الصحاح 3/1031.

(3) مجمع الأمثال للميداني. تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد 1/127 - دار المعرفة - بيروت.

لذلك ذكر الجوهري: «يقال: وقعوا في حَيْصٍ بَيْصٍ، أي في اختلاط من أمرهم لا مخرج لهم منه. ويقال في ضيق وشدة. وهما اسمان جعلاً اسمًا واحدًا وبنيا على الفتح، مثل جاري بَيْتٍ بَيْتٍ ... وزعم بعضهم أيضًا أنهما اسمان من حَيْصٍ وبَوْصٍ جعلاً واحدًا وأُخرج البوص على لفظ الحيص ليزدوجا»⁽¹⁾.

النموذج الثاني: (باتت فلانة بليلة حُرّة وبليلة شيباء)

يقول ابن مالك: «الحُرّة: أرض ذات حجارة مُحَرَفَةٍ، والظلمة الكثيرة، وبثرة صغيرة. والحِرّة: حرارة العطش. والحُرّة: خلاف الأمة، والسحابة الكثيرة المطر، والرّملة لا طين فيها، ومجال القُرط، وباتت فلانة بليلة حُرّة: إذا لم تُفْتَضَّ، وبليلة شيباء: إذا افْتُضَّت»⁽²⁾.

ليس من باب العيب أو الانتقاص من قدر اللغة أن تجد الكلمة العربية في كثير من الدوائر الدلالية المختلفة وكأنّها تقتطف زهرة من كل بستان ولكنّها سمة تميّز وتنفوّق بها مادام السياق يأخذ بأيديها ويسكنها في الدائرة الخاصّة بها، وكأنّ ابن مالك يريد أن يبين هذا الملحظ الدقيق، حيث لم يكن همّه جمع جميع الدلالات التي تتصل بالكلمة العربية بل يشير إلى بعضها كعلامة أو سمة أو إشارة وكأنّه يريد أن يقول من أراد المزيد فليطالع معاجم اللغة، فما أورده من دلالات هو بعينه بعض ما نصّ عليه أهل اللغة⁽³⁾، حيث اقتصر ابن مالك على ثلاث دلالات على الحُرّة - بفتح الحاء -، ثم دلالة بكسرهما، ثم خمس دلالات بضمّها، ثم يأتي المثل العربي توضيحًا لتلك الدلالة الأخيرة، حيث قيل: «وقولهم: باتت

(1) الصحاح (ح. ي. ص) 1035/3.

وينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق. أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون 31/1 - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة، والإتباع والمزاوجة لابن فارس. تحقيق. كمال مصطفى ص 51 - مكتبة الخانجي - القاهرة، والأصول في النحو لابن السراج. تحقيق. عبد السلام الفتلي 140/2 - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة 1408هـ-1988م، ولسان العرب (ب. ي. ص) 396/1.

(2) إكمال الإعلام بتثليث الكلام 1/143 رقم 302.

(3) ينظر: الصحاح (ح. ر. ر) 2/626: 628، ولسان العرب 2/827: 831.

فلانة بليلة حُرّة، إذا لم يقدر بعلمها على افتضاها ... فإن افتضاها فهي بليلة شيباء⁽¹⁾.

وبعبارة أخرى قيل: «وبات فلانة بليلة حُرّة: إذا لم تُفتَض ليلة زفافها ولم يقدر بعلمها على افتضاها ... الليث: يقال لليلة التي تُزَف فيها المرأة إلى زوجها فلا يقدر فيها على افتضاها ليلة حُرّة؛ يقال: بات فلانة بليلة حُرّة؛ وقال غير الليث: فإن افتضاها زوجها في الليلة التي زفت فيها فهي بليلة شيباء⁽²⁾».

النَّمُوج الثالث: (هو أشجع من فارس خَصَاف)

يقول ابن مالك: «خَصَاف معدول عن خاضفة: بمعنى ضارطة، وهو أيضاً اسم فرس في قولهم: «هو أشجع من فارس خَصَاف»، وهذا غير خَصَاف (بالصاد المهملة) في قولهم: «أجرأ من خاصي خَصَاف». والخَصَاف: البَطِيح الصغير (والخَصَاف): الضَّرَاطُ⁽³⁾».

فرَّق ابن مالك بالحركات الثلاث بين دلالات مختلفة⁽⁴⁾ مستشهداً بالمثل العربي: «هو أشجع من فارس خَصَاف» - بفتح الخاء والصاد - للدلالة على اسم فرس قيل عنه بأنه لـ «رجل من غسان وكان من أجبن أهل زمانه يقف في آخر الصف وينهزم أول منهزم فبينما هو ذات يوم واقف جاء سهم فوق بين يديه فرآه يهتز فتأمّله فإذا هو قد أصاب يربوعاً في جحر بين يديه فقال أترى هذا اليربوع وظنّ أن السهم لا يصيبه وهو في جحره (لا الإنسان في شيء ولا اليربوع) فأرسلها مثلاً ثم استقدم فكان من أشدّ الناس⁽⁵⁾».

(1) الصحاح 2/628.

(2) لسان العرب 2/830.

(3) إكمال الإعلام بثلاث الكلام 1/187، 188 رقم 420.

(4) ينظر هذه الدلالات في: لسان العرب 2/1189. وأما اسم فرس فقد ذكرها ابن منظور خطأ في مادة (خ. ص. ف) 2/1175.

(5) وقيل: هو سمير بن ربيعة في حكاية عنه. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري 1/298 - دار الفكر - بيروت - 1408هـ-1988م.

وفي الوقت نفسه انتهز ابن مالك الفرصة وأزاح الستار عن الوهم الشائع والمشهور من خلط بعض الأمثال نتيجة التشابه بين بعض الحروف بالإعجام والإهمال فنبه إلى أن هذا المثل يغير المثل الآخر: «هو أجراً من خاصي خَصَافٍ» - بالخاء والصاد - : «وهو فرس طلبه بعض الملوك فخصاه صاحبه فتمثّل به لاجترائه على الملك»⁽¹⁾.

إذاً فهذا مثل وما قبله مثل آخر ولكل مناسبتة وموطنه من حيث الاستشهاد به.

النموذج الرابع: (هو العبد زُلْمَة)

يقول ابن مالك: «الزُّلْمَةُ: المَرَّةُ من زَلَمَ الحوض: مَلَأَهُ، والعطاء: قَلَّلَهُ، والقِدْح: حَسَنَ بَرِيَهُ وَقَدَّهُ. والزُّلْمَةُ: الهيئة منهما. والزُّلْمَةُ: من قولهم: «هو العبد زُلْمَةٌ» أي حَقًّا. وقيل معناه: قَدَّهُ قَدُّ العبد»⁽²⁾.

إذا أردت أن تتعرف على أسرار الدلالات فأعد النطق مرات ومرات، تارة بفتح الحرف وتارة بكسره وأخرى بضمه وتأمل ما يهبه كل منها من دقائق وغايات، وابن مالك في هذا المثال قد سطر خمس دلالات، للمفتوح ثلاثة ولكل من المكسور والمضموم دلالة واحدة⁽³⁾، ثم استشهد على المضموم بهذا المثل العربي «هو العبد زُلْمَةٌ»، وهذا «يضرب مثلاً للئيم ومعناه أنه زلم تزليم العبد أي قَدَّ قَدَّهُمْ فإذا نظر إليه المفترس عرف اللؤم فيه»⁽⁴⁾.

النموذج الخامس: (أصنع من سُرفَة)

يقول ابن مالك: «السُّرْفَةُ: المَرَّةُ من سُرِفَتُ الشجرة: أُصِيبَتْ بالسُّرْفَةِ،

(1) السابق 298/1.

وينظر: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. أبو القاسم الأصفهاني. تحقيق. عمر الطباع 198/2 - دار القلم - بيروت 1420هـ-1999م، ولسان العرب (خ. ص. ف) 1175/2.

(2) إكمال الإعلام بثلاث الكلام 1/282 رقم 670.

(3) تنظر هذه الدلالات وغيرها في: الصحاح (ز. ل. م) 5/1943، 1944، لسان العرب 3/1857، 1858.

(4) جمهرة الأمثال 2/357 رقم 1826.

وينظر: إصلاح المنطق ص 114، ومجمع الأمثال 2/383، والصحاح 5/1943، ولسان العرب 3/1858.

ومن سَرَف الشيء: جَهله، وأيضًا: أغفله، والماء: ذهب في الأرض بغير نفع، والسُرْفَة: الهيئة منه. والسُرْفَة: دويبة تأكل ورق الشجر وتصنع بيتًا محكمًا فيقال: «أصنع من سُرْفَة»⁽¹⁾.

ينتقل بنا ابن مالك إلى مثل عربي آخر يجعله عنوانًا للتأكيد على تلك الدلالة الخاصة بلفظة (السُرْفَة) -بضم السين- وذلك في باب ما أوله سين من المثلث المختلف المعاني، وذلك بعد أن يذكر لهذه الكلمة بحركاتها الثلاث ست دلالات نصّ عليها أهل اللغة، فالسُرْفَة -بفتح السين- اجتمعت فيها أربع دلالات مع الاكتفاء بدلالة واحدة لحالة النطق بكسر السين وضمّها⁽²⁾.

وأما عن المثل ودلالته فقد عنون له صاحب جمهرة الأمثال تحت فهرست الأمثال المضروبة في التناهي والمبالغة الواقعة في أوائل أصولها الصاد فقال: «أصنع من سُرْفَة: وهي دويبة مثل العدسة تثقب شجرًا وتعمل فيه بيتًا من عيدان مثل غزل العنكبوت مقوم الزوايا وتدخل أطراف العيدان بعضها في بعض وتجعل فيها بابًا مربعًا. ويقال إنَّ الناس أخذوا عمل النواويس من ذلك. ويقال سرفت الشجرة: إذا أكلتها السرفة»⁽³⁾.

النَّمُودَج السَّادِس: (لِقَيْتِه كَفَّة كَفَّة)

يقول ابن مالك: «الكَفَّة: المَرَّة من كَف الشيء: صرفه، وعنه: تركه، والثوب: عطف خياطته على أخرى، والعَيْبَة: أَشْرَجَهَا، والناقة: سقطت أسنانها هَرَمًا، فهي كَفُوف، والزُّنْد: صَوَّتَتْ ناره عند خروجها. والكَفَّة أيضًا: المَرَّة من كُفَّ بصره: عَمِيَ. ولِقَيْتِه كَفَّة كَفَّة، وكَفَّة لِكَفَّة، وعن كَفَّة (بالفتح أيضًا): أي

(1) إكمال الإعلام بثلاث الكلام 303/2 رقم 723.

(2) ينظر: الصحاح (س. ر. ف) 4/1373، ولسان العرب 3/1997.

(3) جمهرة الأمثال 1/567، 583 رقم 1087.

وينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد 1/165 - الطبعة الرابعة 1963م بمصر، ومجمع الأمثال 1/411، والصحاح 4/1373، ولسان العرب بالتفصيل 3/1997.

متكافئين. والكِفَّةُ بالكسر: كِفَّةُ المِيزان، وحبالة الصَّائد ودارة الوشم، وحُفْرَة يجتمع فيها الماء. والكِفَّةُ (بالضَّم): كل ما استطال كحاشية الثوب والرَّمْل والسَّحاب وما انحدر من اللثة على الأسنان⁽¹⁾.

أطال ابن مالك النَّفس في ذكر الدَّلالات الخاصة بالكِفَّة -بفتح الكاف- فعرض لها دلالات ثمانية في حين ذكر لمكسور الكاف أربعة واكتفى باثنتين لمضمومها، وهذا يعني أنه ليس له مقياس في ذكر الدَّلالات فتارة يطنب وتارة يوجز، فما يعنيه في المقام الأول والأخير الفروق الدلالية بغض النظر عن كميتها وعددها، وما ذكره جزء من كل نص عليه أهل اللغة⁽²⁾.

والشَّاهد في هذا المقام يعود إلى الكِفَّة -بفتح الكاف- والمثل الشهير: (لقيته كِفَّة كِفَّة): «والمعنى كِفَّة مَنِي وكِفَّة منه وذلك أن المتلاقيين إذا تلاقيا فقد كفَّ كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره في دفعة التقائهما فهما مصدران وضع موضع الحال كأنك قلت لقيته متكافئين مثل لقيته قائمين. ويروى كِفَّة لكِفَّة وكِفَّة على كِفَّة وكِفَّة عن كِفَّة»⁽³⁾.

وقيل بعبارة أخرى: «وقولهم: لقيته كِفَّة كِفَّة -بفتح الكاف-: أي كفافاً، وذلك إذا استقبلته مواجهة. وهما اسمان جعلاً واحداً وبنياً على الفتح مثل خمسة عشر»⁽⁴⁾.

وعلى ذلك فدلالة الحركة لاتقل بحال من الأحوال عن دلالة الحرف، والمثل كذلك لا يقل عن غيره أهمية في ضرورة الاستشهاد وتوضيح غوامض وخفي الدَّلالات، استطاع ابن مالك أن يفرز هذه الحقيقة ويضعها موضع المُسَلِّمات، وهذا ما أنتجته الدِّراسات اللغوية وأجمعت عليه قديماً وحديثاً.

(1) إكمال الإعلام بثليث الكلام 547/2 رقم 1376.

(2) ينظر: الصحاح (ك. ف. ف) 4/1422، 1423، ولسان العرب 5/3903، 3904.

(3) المستقصى في أمثال العرب 2/289، 290 رقم 1017.

(4) الصحاح 4/1422. وينظر: لسان العرب 5/3903.

الخاتمة

مع عنوان الخاتمة ومن خلال سطور موجزة يسجل الباحث أهم النتائج التي توصل إليها في بحثه الموسوم بـ «الفروق الدلالية في مُصنَّفات ابن مالك الصَّوتية» والتي يمكن أن تقدم في صفحات ولكن اختصرها الباحث في عدة نقاط وهي:

1- امتلاك ناصية البيان ليس قاصراً على مجال الإبداع في الدراسات النَّحوية بل قد يكون في مجال الأصوات والدلالات فاللغة وحدة واحدة متكاملة الأركان.

2- توثيق الدلالات اللغوية بجميع وسائل الاحتجاج ظاهر بوضوح في تلك المُصنَّفات.

3- الفكرة في هذه المُصنَّفات بيان الفروق الدلالية وليس حصر وحشد الدلالات.

4- قيمة الصَّوت اللغوي وتأثيره الدلالي من أسباب عظمة هذه اللغة، ليس فقط من خلال الصَّوامت بل مع الصَّوائت أيضاً.

5- قد يُظنُّ التَّعاقب في باب الظَّاء والضَّاء أو في ما يهمز وما لا يهمز في جميع الأحيان من قبيل اتِّفاق الدلالات فتأتي الحقيقة لتنفى وتؤكد الاختلاف وذلك تحت عنوان اختلاف المادة والدلالة.

6- تتشابه الصَّوامت فيذهب الذَّهن إلى اختلاف اللهجات ولكن مع تغاير الحركات يأتي تغاير الدلالات وذلك مع اختلاف الحركة والدلالة.

7- الثَّروة اللغوية وتطويعها في مجال التعبير والأساليب دليل الحفظ والإجادة والإتقان ولكن إدراك الأسرار دليل البراعة والتَّفوق والإبداع.

8- تقرأ الصَّفحات عند ابن مالك وكأنك قد قرأت عند غيره المُصنَّفات وذلك لأسلوبه الفريد وتعبيراته الدقيقة في إيصال الفكرة بأوجز الأساليب.

9- في هذه المُصنَّفات تحذير من ابن مالك من الخلط بين اتِّفاق واختلاف الدلالات وذلك لا يكون إلا مع غزارة المادة اللغوية وبراعة الاستنتاج.

10- معيار التقدم ليس فقط في ابتكار الأفكار ولكن قد يكون في التطوير وطريقة العرض والتقديم.

وبعد، فقبل أن يخطئ الباحث هذه الصفحات وكلما انتهى من فكرة بحثية مع الإمام ابن مالك يجد فكرة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وذلك لغزارة إنتاجه وتنوعه في كثير من المجالات فيبقى دائماً الامام الموسوعة رائداً وإن أنتج عصره كثيراً من العلماء، ويظل بدرًا مهما تغيرت معه الأيام، فادعوا الله ﷻ لهذا البحث القبول وأن يكتبه في ميزان الحسنات ويغفر لي ما فيه من زلل أو خطأ أو تقصير، فسبحانه وتعالى المتفضل بالنعمة والإحسان.

﴿تَوَاخَذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 286].

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1- الإتياع والمزاوجة لابن فارس. تحقيق. كمال مصطفى - مكتبة الخانجي - القاهرة.
- 2- أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد - مصر - الطبعة الرابعة 1963م.
- 3- أساس البلاغة للزمخشري - دار الفكر 1399هـ-1979م.
- 4- إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق. أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة.
- 5- الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس - دار الأنجلو المصرية 2007م.
- 6- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق. عبد السلام الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة 1408هـ-1988م.
- 7- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد لابن مالك. حققه د. ناصر حسين علي - المطبعة التعاونية بدمشق - الطبعة الأولى 1409هـ-1989م.
- 8- إعجاز القرآن الكريم والبلاغة العربية للرافعي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة.
- 9- الأفعال. أبو القاسم السعدي. عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى 1403هـ-1983م.
- 10- إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك. تحقيق. سعد بن حمدان الغامدي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى 1404هـ-1984م.

- 11- الأمثال العربية القديمة التي خالفت القواعد النحوية والتصريفية.
عصام بن عبد العزيز الخطيب - رسالة علمية أجزت سنة 1421هـ.
- 12- بحر العلوم. نصر بن محمد السمرقندي. تحقيق د. محمود مطرحي -
دار الفكر - بيروت.
- 13- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي. تحقيق. مجموعة من
المحققين - دار الهداية.
- 14- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري. تحقيق د. أحمد عبد الغفور عطار
- دار العلم للملايين - الطبعة الثالثة 1404هـ-1984م.
- 15- التحرير والتنوير. محمد الطاهر بن عاشور - دار سحنون - تونس 1997م.
- 16- التسهيل لعلوم التنزيل. محمد بن أحمد الغرناطي الكلبى - دار الكتاب
العربى - لبنان - الطبعة الرابعة 1403هـ-1982م.
- 17- تفسير السمعاني. تحقيق. ياسر بن إبراهيم، غنيم بن عباس بن غنيم -
دار الوطن - السعودية - الرياض 1418هـ-1997م.
- 18- تفسير مقاتل بن سليمان. تحقيق. أحمد فريد - دار الكتب العلمية -
لبنان - بيروت - 1424هـ-2003م.
- 19- تهذيب اللغة للأزهري. تحقيق. محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث
العربى - الطبعة الأولى 2001م.
- 20- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي. حققه.
عبد الرحمن بن معلا اللويحق - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1420هـ-2000م.
- 21- جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري. حققه. أحمد محمد شاكر -
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1420هـ-2000م.
- 22- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). حققه. هشام سمير البخاري -
دار عالم الكتب - الرياض - المملكة العربية السعودية - 1423هـ-2003م.

- 23- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري - دار الفكر - بيروت - 1408هـ - 1988م.
- 24- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي. حققه. بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي - دار المأمون للتراث - الطبعة الثانية 1413هـ-1993م.
- 25- دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح - دار العلم للملايين - الطبعة الحادية عشرة 1379هـ-1960م.
- 26- دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر - عالم الكتب - 1411هـ-1991م.
- 27- الدلالة اللغوية عند العرب د. عبد الكريم مجاهد د. ت.
- 28- ديوان الأعشي الكبير. محمد حسين - رسالة ماجستير 1950م.
- 29- ديوان النابغة الذبياني. شرح وتقديم د. عباس عبد السّاتر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة 1416هـ-1996م.
- 30- ديوان جرير - دار بيروت - 1406هـ-1986م.
- 31- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 32- السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة 1400هـ.
- 33- سر صناعة الإعراب لابن جنبي. تحقيق. مصطفى السقا وآخرين - مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى - 1374هـ-1954م.
- 34- سرالفصاحة لابن سنان الخفاجي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1402هـ-1982م.
- 35- السنة قبل التدوين. محمد عجاج الخطيب - القاهرة - الطبعة الأولى 1383هـ-1963م.

- 36- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - دار هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى 1410هـ-1990م.
- 37- شرح النظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز لابن مالك. تحقيق د. علي حسين البواب - دار العلوم - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى 1405هـ-1984م.
- 38- صحيح مسلم - دار الجيل - بيروت.
- 39- علم الصوتيات د. عبد الله ربيع، د. عبد العزيز علام - المكتبة التوفيقية.
- 40- علم اللغة العام (القسم الثاني «الأصوات») د. كمال محمد بشر - دار المعارف بمصر 1969م.
- 41- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د. محمود السعران - دار الفكر العربي - القاهرة 1412هـ-1992م.
- 42- العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي - مكتبة الهلال.
- 43- غريب الحديث لابن الجوزي. تحقيق د. عبد المعطي أمين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1405هـ-1985م.
- 44- غريب الحديث لابن سلام. تحقيق د. محمد عبد المعيد خان - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - 1396هـ.
- 45- غريب الحديث لابن قتيبة. تحقيق د. عبد الله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى 1397هـ.
- 46- الفائق في غريب الحديث للزمخشري. تحقيق. علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة - لبنان - الطبعة الثانية.
- 47- فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة السادسة 1420هـ-1999م.

- 48- فقه اللغة د. علي عبد الواحد وافي - دار نهضة مصر.
- 49- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث د. عبد الصبور شاهين - مكتبة الخانجي بالقاهرة 1966م.
- 50- كتاب سيبويه. تحقيق. عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى 1400هـ-1991م.
- 51- الكشف عما في القراءات العشر من خلاف. د. أحمد محمد إسماعيل البيلي - الدار السودانية للكتب - الطبعة الأولى 1419هـ-1998م.
- 52- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري - دار الكتاب العربي.
- 53- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. علاء الدين الهندي. تحقيق. محمود عمر الدمياطي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1419هـ-1998م.
- 54- لسان العرب لابن منظور. حققه. علي عبد الله الكبير وآخرون - دار المعارف - القاهرة.
- 55- اللهجات العربية نشأة وتطورًا د. عبد الغفار حامد هلال - الطبعة الثانية 1410هـ-1990م.
- 56- مجمع الأمثال للميداني. تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت.
- 57- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. أبو القاسم الأصفهاني. تحقيق. عمر الطباع - دار القلم - بيروت 1420هـ-1999م.
- 58- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها لابن جني. تحقيق. علي النجدي ناصف وآخرين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة 1415هـ-1994م.
- 59- مسند الإمام أحمد بن حنبل - مؤسسة قرطبة - القاهرة.

- 60- معاني القرآن للفراء. تحقيق. أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار - 1955م.
- 61- معجم المصطلحات والتراكيب والأمثال المتداولة د. محمد بن حسن بن عقيل موسى الشريف - دار الأندلس الخضراء - جدة - الطبعة الأولى 1419هـ-1999م.
- 62- مقاييس اللغة لابن فارس. تحقيق. عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى 1411هـ-1991م.
- 63- مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب 1400هـ-1979م.
- 64- موطأ مالك بن أنس. المحقق. محمد مصطفى الأعظمي - مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان - الطبعة الأولى - 1425هـ-2004م.
- 65- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. تحقيق. علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1995م.
- 66- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- 67- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الجزري. تحقيق. أحمد طاهر الزاوي، محمود محمد طناحي - المكتبة العلمية - بيروت - 1399هـ-1979م.

فهرس الموضوعات

189	المقدمة
193	التمهيد: ابن مالك: (تعريف وتصنيف ودلالة)
195	المبحث الأول: اختلاف المادة والدلالة الاعتماد في نظائر الظاء والضاد
199	النموذج الأول: حرف الهمزة
204	النموذج الآخر: حرف العين المهملة
209	المبحث الثاني: اختلاف المادة والدلالة في شرح القول الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز
214	النموذج الأول: من الشعر العربي
218	النموذج الآخر: أقوال أئمة اللغة
223	المبحث الثالث: اختلاف الحركة والدلالة في إكمال الإعلام بتثليث الكلام
225	النموذج الأول: (وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ)
226	النموذج الثاني: (باتت فلانة بليلة حُرَّةً وبليلة شبياء)
227	النموذج الثالث: (هو أشجع من فارس خَصَافِ)
228	النموذج الرابع: (هو العبد زُلْمَةً)
228	النموذج الخامس: (أصنع من سُرْفَةَ)
229	النموذج السادس: (لقيته كَفَّةً كَفَّةً)
231	الخاتمة
233	فهرس المصادر والمراجع